اثر المؤسسة التشريعية في توجيه السياسات الخارجية لرؤساء الامريكان

١٧٨٧- ١٩٤٥م

أ.م .د محمد هاشم خويطر (*)

ملخص البحث

تقتضي الدراسة وتحليل اثر المؤسسة التشريعية في توجيه السياسات الخارجية للرؤساء الامريكيين معرفة طبيعة النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية الذي يتكون من مؤسسات متعددة لكل مؤسسة نظامها ومسؤولياتها الخاصة بها، وطبيعة العلاقة المتوازية مع المؤسسات الحكومية الاخرى.

تسهم في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي مؤسسات عدة، ولا تقتصر على مؤسسة واحدة او انها تنحصر بطرق محدد دون غيره، بل انها عملية معقدة لا يرسمها شخص الرئيس او اجهاز خاص معين، وانما تشترك فيها مؤسسات متعددة، كل مها يسهم بدور معين في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي، ولعل لهذه المؤسسات الحكومية المتعددة للدور الاساس في تسييرها رغم الاختلاف في طبيعة هذه الاطراف او مدى تأثير قسم منها بحجم المشاركة ونسبتها.

المقدمة

تقتضي الدراسة وتحليل اثر المؤسسة التشريعية في توجيه السياسات الخارجية للرؤساء الامريكيين معرفة طبيعة النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية الذي يتكون من مؤسسات متعددة لكل مؤسسة نظامها ومسؤولياتها الخاصة بها، وطبيعة العلاقة المتوازية مع المؤسسات الحكومية الاخرى.

تسهم في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي مؤسسات عدة، ولا تقتصر على مؤسسة واحدة او انها تنحصر بطرق محدد دون غيره، بل انها عملية معقدة لا يرسمها شخص الرئيس او اجهاز خاص معين، وانما تشترك فيها مؤسسات متعددة، كل مها يسهم بدور معين في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي، ولعل لهذه المؤسسات الحكومية المتعددة للدور الاساس في تسييرها رغم الاختلاف في طبيعة هذه الاطراف او مدى تأثير قسم منها بحجم المشاركة ونسبتها.

(*)كلية التربية - الجامعة المستنصرية

وعلى الرغم من ان مؤسسة الرئاسة الامريكية هي المؤسسة الاولى في عملية صنع السياسة الخارجية، ويعد الرئيس الامريكي هو المسؤول الاول عن رسم وتنفيذ التوجهات الخارجية بحكم صلاحياته الدستورية وكونه يقف على رأس السلطة التنفيذية وفقاً للدستور الامريكي وله حق المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الادارة الحكومية، ويتولى مسؤولية ادارة السياسة الخارجية لبلاده حسب نص المادة الثانية الفقرة الاولى، الا انه لا يمكن للرئيس الامريكي الانفراد في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية، بل عليه ان يدرك ان هناك مؤسسات حكومية اخرى مثل مجلس الامن القومي ووزارة الخارجية والكونغرس ووكالة الاستخبارات والعديد من المؤسسات الاخرى التي لها دور ونفوذ في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي لان لهذه المؤسسات وسائل ضغط تمارسها على الرئيس الامريكي حسب الظروف الموضوعية والادوات التي تمتلكها في التأثير على صانع القرار لاتخاذ القرار المناسب في السياسة الخارجية الامريكية، المؤسسة التشريعية اهم مؤسسة تؤثر على القرار السياسي ممثلة بالكونغرس.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تتبع طبيعة التأثير التي تؤدي على توجيه السياسات الخارجية للرؤساء الامريكان منذ صدور الدستور الامريكي عام ١٧٨٧ حتى تولي الرئيس جورج بوش سلطاته الدستورية في عام ٢٠٠١ ومدار الخلاف والاختلاف بين المهام التي تقوم بها هذه المؤسسة التشريعية ورئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية، ومدى التنسيق بينهما على وفق المعطيات الدستورية والقانونية وصولاً الى فهم افضل للمصالح القومية وتحقيق الامن القومي الامريكي عبر استخدام سياسة خارجية متناسبة مع هذين الهدفين الاستراتيجيين.

هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة هيكلية تمثلت بمقدمة ومبحثان وخاتمة، تمحور الاول من توضيح وتأثير القانون الاساسي الامريكي او ما يعرف بالدستور على السياسة الخارجية الامريكية والصلاحيات الممنوحة للرئيس الامريكي والمؤسسات التشريعية في مجال السياسة الخارجية ومحاولات الرؤساء الامريكيين الاستحواذ على صلاحيات واسعة وتركيزها في البيت الابيض على حساب المؤسسات الحكومية الاخرى مستغلين الظروف الدولية مثل (الحرب الباردة) وظروف الحروب ومكافحة الارهاب وغيرها من المتغيرات التي تصب في صالحهم، اما المبحث الثاني فتطرق الى ابرز الادوار المهمة التي مارسها الرؤساء الامريكيين من اجل التقليل من تأثير المؤسسة التشريعية

عليهم، ومنحهم دوراً محورياً في مجال رسم السياسة الخارجية للبلاد، في الوقت الذي كانت فيه هذه المؤسسة تسعى لابقاء الرؤساء للعودة اليهم من اجل رسم سياسة خارجية يشتركون في صياغتها مع مؤسسة الرئاسة الامريكية.

منهجية الدراسة

تم اعتماد اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي عند اعداد هذا الدراسة ، ففضلاً عن المنهج الساعي، تم اعتماد منهج التحليل، والمنهج الوصفي في عرض المعلومات المتعلقة بها .

اشكالية الدراسة

تدور اشكالية الدراسة حول تساؤل مفاده ما مدى الصلاحيات التي يمنحها الدستور الامريكي للرئيس ومدى تجاوز تلك الصلاحيات على المؤسسات السيادية التي تسهم في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية ؟ وهل يحق للرئيس الامريكي تجاوز الكونغرس والمؤسسات الاخرى السيادية في اتخاذ القرارات المصيرية مثل قرار اعلان الحرب او اعلان حالة الطوارئ وغيرها من القرارات المهمة على صعيد السياسة الخارجية التي تحمل النمط نفسه من الاهمية الاستراتيجية.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة ان المؤسسة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية تساهم بدور كبير في صناعة القرار عبر اليات دستورية معينة ولا تتداخل سلطاتها في اغلب الاحيان مع سلطات الرئيس الامريكي لان لكل منها صلاحيات محددة اقرها الدستور الامريكي، فتحاول الدراسة التوصل الى مدى التزام مؤسسة الرئاسة بصلاحياتها ومتى تجاوزتها على حساب الكونغرس، والعكس صحيح وما هي الاساليب التي تستخدمها كل منها للتأثير على الاخر.

المبحث الاول: الدستور الامريكي والسياسة الخارجية

يعد الدستور الامريكي من اقدم الدساتير في التاريخ الحديث للبشرية، اذ حدد في السابع عشر من ايلول ١٧٨٧م ودخل حيز التنفيذ في الحادي والعشرين من حزيران ١٧٨٨ بعد مصادقة ثلثي عدد الولايات الثلاثة عشر عليه وفقاً للمادة السابعة والاخيرة من الدستور[١] .

يتكون الدستور الامريكي من مقدمة قصيرة وسبع مواد ، وجرت عليه تعديلات عدة خلال السنوات من ١٧٩١ حتى عام ١٩٩٣ كان الهدف منها تطويره بما ينسجم مع متطلبات كل مرحلة

ومستلزماتها[٢]، حددت بعض مواد الدستور صلاحيات الكونغرس ورئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية وعقد المعاهدات واعلان حالة الحرب، وركز واضعوا الدستور الامريكي الايجاز والمرونة في النص القانوني ومراعاة المستجدات والتطورات والظروف الجديدة[٣].

منحت المادة الاولى في فقرتها رقم (١) السلطة التشريعية بالكونغرس (Congress) الذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النوب، ويتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية يتم انتخابهم من قبل السلطة التشريعية للولالية لمدة ست سنوات ولكل شيخ صوت واحد[٤]، وعقب اجتماع مجلس الشيوخ مباشرة يقسمون بالتساوي الى ثلاث فئات، فمقاعد شيوخ الفئة الاولى تخلى من شاغليها بعد مضي العام الثاني، ومقاعد شيوخ الفئة الثانية من اعضاء مجلس الشيوخ تخلوا بعد انتهاء السنة الرابعة، ومقاعد الفئة الثالثة تخلوا عقب انتهاء السنة السادسة بحيث يمكن انتخاب ثلث الاعضاء كل عامين[٥]، ويترأس جلسات مجلس الشيوخ بحكم الدستور نائب الرئيس الامريكي وليس له حق التصويت الا في حالة التساوي بين الاصوات المؤيدة والمعارضة للقرار معين، فصوته يكون الصوت الترجيحي (Casting Vote) الحاسم في مثل هذه المواقف[٦].

اما مجلس النواب فيتألف من اعضاء يتم اختيارهم كل سنتين من قبل اهالي الولايات المختلفة بنسب عدد سكانها كل منها بحيث لا يزيد عدد النواب على نائب واحد لكل ثلاثين الف نسمة، واقر الدستور الامريكي ان كل مشروع قانون يصدق عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ لا يصبح قانوناً الا بعد ان يوقعه رئيس الولايات المتحدة الامريكية، فاذا اقره امضاه واذا لم يقره اعادة مع اعتراضاته الى المجلس الذي صدر منه، وعلى المجلس ان يدرج هذه الاعتراضات بجملتها في مضابطة، ثم يباشر بحث المشروع، واذا تبنى اعضاء المجلس بعد اعادة البحث المشروع ووافقوا عليه ارسل المشروع مع الاعتراضات الى المجلس الاخر لكي يعاد بحثه مجدداً، فاذا اقره ثلث الاعضاء اصبح قانوناً[٧].

اعطى الدستور الامريكي لمؤسسة الرئاسة مهام السلطة التنفيذية ومنحت رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة فهو القائد العام للقوات المسلحة، والجهة المسؤولة عن تعيين السفراء لدى الدول الاجنبية، كما يتمتع الرئيس بسلطة ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويمتلك سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين[٨]، ويتولى سلطة اعلان الحرب ويتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة في اوقات الازمات والحروب، فهو المسؤول الاول عن اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل حفظ امن الولايات المتحدة الامريكية وحمايتها[٩].

لم تقتصر هذه المهام على رئيس الجمهورية، وانما منح الرئيس سلطة الاشراف على المؤسسات والهيئات الادارية والوكالات والمجالس الاستشارية التابعة لمؤسسة الرئاسة التي لها وظائف وارتباطات وعلاقات بالسياسة الخارجية، مما يؤكد ان ادارة الشؤون الخارجية هي جزء من السلطة التنفيذية، ومن حق رئيس الجمهورية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، لا بل نص قرار المحكمة الاتحادية العليا على ان الرئيس هو العنصر الاساسي للامة في علاقاتها الخارجية وهو ممثل الدولة في مواجهة الامم الاجنبية[١٠]، كما ذهب احد الرؤساء للاشارة الى ان دور الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية[١١].

بالمقابل منح الدستور الامريكي للكونغرس[١٢] دوره في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية من خلال استخدام سلطاته في تشريع واصدار القوانين وذلك بموجب المادة(١) الفقرة السابعة من الدستور، ويستطيع الكونغرس ممارسة الرقابة عبر جلسات الاستماع الى موضوعات السياسة الخارجية، وذلك بأن يطلب من السلطة التنفيذية ان تقدم له تقارير دورية بشان هذه الموضوعات[١٣]، والكونغرس حق الموافقة على المعاهدات التي يعقدها رئيس الجمهورية، والموافقة على تقديم المساعدات الخارجية بأنواعها وتقديم المقترحات بخصوص المواقف السياسية الخارجية، وله حق رصد واصدار الاعتمادات المالية، فضلاً عن السلطة التي يتمتع بها في مجال الميزانية، والتخصيصات المالية والضرائب، اذ يستطيع ان يمنع طياً او جزئياً التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ سياسة خارجية معينة، الامر الذي يشير الى ان السلطة المالية التي يمتلكها الكونغرس تستخدم احياناً كوسيلة ضغط من قبله على الرئيس وادارته الحكومية[١٤].

ولعل من ابرز الاختصاصات الدستورية التي يتمتع بها الكونغرس هي "سلطة اعلان الحرب"، اذ نص الدستور الامريكي في المادة الاولى الفقرة الثامنة على ان الكونغرس مسؤولة عن اعلان الحرب وتأسيس الجيوش، الامر الذي دفع بعض الفقهاء للقول " ان المواطن الامريكي يمنح الكونغرس السلطة كي يعلن الحرب ويحصل على ضمانات بأن الكونغرس، والكونغرس وحده، بعد دراسة كافة الحقائق يمكن ان يعلن الحرب[١٥].

ان الصلاحيات التي منحها الدستور الامريكي جعلته عنصراً مؤثراً في صنع السياسة الخارجية الامريكية من خلال تأثيره على الرأي العام عن طريق تحشيده للجماهير حول السياسات التي يريد اتباعها والتي تستلزم تأييداً ودعماً من الرأي العام سواء كان التأييد لاجل الحصول على دعم او معارضة بعض الخيارات السياسية الخارجية، كما ان الكونغرس يعمل

على تغيير القواعد والاجراءات التي يستخدمها رئيس الجمهورية لصنع قرارات السياسة الخارجية فضلاً عن ذلك فأن الكونغرس بامكانه ان يحدد جوهر محتوى السياسة الخارجية الامريكية، فعند الموافقة على تشريع معين فأنه يتم تخصيص مبالغ لها ووفقاً للدستور لا يستطيع الرئيس الامريكي ان ينفق اموالاً ما لم يوافق الكونغرس على تخصيصها[١٦].

منح الدستور الامريكي للكونغرس حقاً حصرياً بادانة رئيس الجمهورية وتجريمه في حالة التقصير او الخيانة ومن ثم عزله من منصبه باغلبية ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين جلسة التصويت، ولمجلس النواب الي يعد الركن الاول في الكونغرس حق اتهام الرئيس الامريكي بالتقصير او الخيانة وهو القوة الوحيدة المخولة بذلك[١٧].

وعلى الرغم من الصلاحيات الكبيرة التي منحها الدستور الامريكي للكونغرس، الا ان الاخير ظل يعاني منذ قيام الدولة الامريكية ونشأتها الاولى[١٨]، من الضعف ولم يكن له دور مهم في صنع القرار السياسي الخارجي بسبب زيادة عدد اللجان الدائمة والمؤقتة التي ادت الى وجود عقبات في طريق الوصول الى قرارات سريعة وحاسمة على عكس مؤسسة الرئاسة الامريكية التي لا تجد مثل هذه التعقيدات الموجودة في الكونغرس، فضلاً عن ذلك فان خضوع الكونغرس الى مصالح قوى مؤثرة به مثل جماعات الضغط بعله عرضه لتحكم هذه الجماعات واللوبيات بقراراته، وادى ضعف القرار الحزبي داخل الكونغرس والمرونة وعدم الانضباط الى ضعف وتشتت الولاء في داخلة، كما ادى تدخل القضايا الداخلية والخارجية والتركيز في احيان معينة على القضايا الداخلية الى صعوبة الاجماع على قضة خارجية معينة[١٩].

لم يسهم الكونغرس الامريكي بدور كبير في السياسة الخارجية في السنوات الاولى من قيام الولايات المتحدة الامريكية بسبب انشغاله بترتيب الاوضاع الداخلية للدولة وعدم وجود علاقات خارجية واسعة للولايات المتحدة مع الدول الاخرى وطغيان البساطة على دور الكونغرس وتركيزه على الجوانب الداخلية بدرجة اكبر من الجوانب الخارجية وممارسة الرئيس الامريكي سلطاته الواسعة على الارض وفي المجال العملي[٢٠]، فتفادياً لمجلس الشيوخ ورفضه للمعاهدات التي قد يعقدها رئيس الجمهورية لجأ الاخير في الكثير من الاحيان الى ماعرف بالاتفاقيات التنفيذية، وهي اتفاقيات تفاهم مع دول اجنبية يعقدها الرؤساء دون الرجوع الى مشورة مجلس الشيوخ او موافقته، وتغطي الاتفاقيات التنفيذية مجالات عدة مثل اقامة القواعد العسكرية فيما وراء البحار، وحل المنازعات المالية، او التجارة الخارجية وغيرها، الامر الذي كان يثير الكونغرس وشكلت مصدر ازعاج لاعضائه، لان لا يستطيع معارضتها، لانها اتفاقات دولية يعقدها الرؤساء

دون مرجعية قانونية او مشاورة الكونغرس واستحصال موافقته، لانها تكون مدعومة من قبل المحكومة العليا، لا سيما عندما يمارس الرئيس دوره على اساس السلطة الدستورية الضمنية كسلطة الاعتراف بالحكومات الاجنبية، علماً ان هذه الاتفاقيات التنفيذية يجب ان لا تكون متعارضة مع تشريع سنة الكونغرس[٢١].

وعلى الرغم من ان الدستور الامريكي حدد صلاحيات كل من الكونغرس والرئيس الامريكي، الا ان هناك بعض الجدل الذي شاب بعض الجوانب، وحصل خلاف نظري حولها، فمثلاً اشار الدستور الى ان الكونغرس هو الجهة المخولة قانوناً لاعلان الحرب، الا ان الدستور نفسه اعطى الرئيس الامريكي مسؤولية كونه القائد العام للقوات المسلحة للجيش والبحرية وللمليشيا الموجودة في ولايات امريكية عديدة حسب الفقرة الثانية من المادة الثانية، وبينما اثير الكثير من الجدل، من الناحية النظرية حول هذا الموضوع الذي يتعلق بمن يمتلك سلطة اعلان الحرب، الا ان الواقع من الناحية العملية يشير الى الرئيس كان له اليد العليا في هذا المجال[٢٢] فقد اشتركت الولايات المتحدة الامريكية لحروب عديدة في تاريخها، الا ان خمس حروب فقط تم اعلانها من قبل الكونغرس، مما يؤكد مدى اتساع سلطات الرئيس في الشؤون الخارجية على حساب الكونغرس[٢٣].

استطاعت مؤسسة الرئاسة الامريكية ان توسع نفوذها وهيمنتها على الكونغرس في مجال السياسة الخارجية لان الرئاسة الامريكية استطاعت احتكار المعلومات ومتابعة القضايا المهمة عن طريق الاستخبارات والدفاع والدبلوماسية ومن خلال القنوات الحكومية الاخرى التي لا يمتلكها الكونغرس مثلها تمتلكها الرئاسة الامريكية، كما ان السلطة التنفيذية الممثلة بمؤسسة الرئاسة الامريكية تمتلك الموارد والامكانيات لتوظيف الخبراء والمستشارين للحصول على المعلومات التقنية والبيانات اللازمة التي تصب في طريقة عمل الشؤون الخارجية، فضلاً عن ذلك فان السلطة التنفيذية تمسك باليات السياسة الخارجية، لذلك فانها في بعض الاحيان تتخذ القرارات دون التشاور مع الكونغرس، لا سيما في مجال الامن القومي[٢٤]، الامر الذي جعل للرؤساء الامريكيين دوراً محورياً من اجل التقليل من تأثير المؤسسات الحكومية عليهم، وضمن هذا السياق كانت عملية الشد والجذب بين الطرفين وكل يدعي انه يحقق المصالح العليا للولايات المتحدة الامريكية ويسهم في تعزيز امنها القومي في المجال الخارجي.

المبحث الثاني

سعي الرؤساء الامريكان للتقليل من ضغط المؤسسة التشريعية عليهم في السياسة الخارجية الامريكية

حاول رؤساء الولايات المتحدة الامريكية على امتداد قيام ونشوء هذه الدولة الى محاولة توسيع سلطاتهم في تيسير الشؤون الخارجية وعدم التقيد بالضغوطات التي يمارسها الكونغرس والمؤسسات الحكومية الاخرى لانهم يعتقدون بان هذه الضغوط تحدد دورهم وتقيد عملهم وتحركاتهم في المجال الخارجي الذي يعدونه مجالاً حيوياً لا يقل اهمية عن المجال الداخلي، لا بل انه في احيان كثيرة قد يكون منفذاً للتخلص من المشاكل الداخلية التي يواجهونها، وفرصة لهم لتوجيه انظار الرأي العام الداخلي لتحديات ومخاطر تهديدات خارجية بعدهم عن معاناتهم داخل بلدهم فعلى الرغم من ان الدستور الامريكي حدد بشكل واضح صلاحيات ومهام كل من رئيس الجمهورية والكونغرس، الا ان كليهما حاول التجاوز على بعض صلاحيات الاخر ، لا سيما الرؤساء الامريكين الذي كانوا يعتقدون انهم اوسع في صلاحياتهم من الكونغرس في مجال السياسة الخارجية، لا سيما في حالة الحرب، لا بل حتى في حالات السلم وعدم تعرض الولايات المتحدة الامريكية لهجوم مفاجئ[٢٥]، رغم ان قسما منهم انصاع الى قرارات الكونغرس الذي يمتلك حسب المادة الاولى الفقرة الثامنة، حتى اعلان الحرب ويجب الرجوع اليه في حالة وجود تهديد للأمن القومي الامريكي[٢٦].

لم تكن هناك رغبة لدى الرؤساء الامريكيين الذين حكموا الولايات المتحدة الامريكية لتوسيع صلاحياتهم على حساب الكونغرس، فان الرؤساء جورج واشنطن George Washington [٢٧] (١٧٨٧- ١٧٩٦) وجون ادمز John adams [٢٨] (١٧٩٧-١٨٠١) وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson[٢٩] (١٨٠١- ١٨٠٩) انشغلوا بالقضايا الداخلية، وحاولوا تعزيز وبناء الدولة والابتعاد عن الانغماس في صراعات القرن التاسع عشر بين الدول الاوربية، لذلك لم تكن قضية توسيع صلاحياتهم ومحاولة التجاوز على حساب الكونغرس، واضحة لديهم، وركزوا على بناء بلادهم بعيداً عن صراعات ومشاكل القارة العجوز، واكدوا على اتحاد الامريكيين وتشكيلهم وحدة وطنية قراصة، والدفاع من اجل الولايات المتحدة الامريكية والتأكيد على استقلالها وحريتها وضمان حقوق افرادها[٣٠].

كان من الطبيعي ان يركز الرؤساء الامريكيين الاوائل طوال النصف الاول من القرن التاسع عشر على القضايا الداخلية ومحاولتهم اتباع سياسة العزلة لضمان بناء الهياكل التحتية

لبلادهم التي تضررت كثيراً بسبب حرب الاستقلال (١٧٧٥- ١٧٨٣) مع بريطانيا وظهور مشكلات متعددة مثل الصراعات البريطانية الفرنسية والصراع البريطاني الاسباني وغيرها من الصراعات والحروب التي شهدتها القارة الاوربية، فنأى الرؤساء الامريكيين عنها، وركزوا على توطيد دعائم مركزهم السياسي داخلياً، وعدم التورط في حروب خارجية، والسعي لخلق رابطة قومية بين سكان الولايات المتحدة الامريكية، وان تجعل له هدفاً واحداً هو استقلال الولايات واتحاداها وضمان حقوقها، وتنظيم الشؤون الخارجية من خلال تشكيل وزارة مختصة للولايات المتحدة كلها، وعدم اعطاء ذلك الحق للولايات المتحدة منفصلة، وجعل الراي النهائي في تقريرها لمجلس الشيوخ الامريكي، في حين اصبح وزيراً الخارجية مسؤولاً امام رئيس الجمهورية لا امام ذلك المجلس من اجلس ارضاء المؤسستين وعدم جعلهما يتنافسان للتوسع احدهما على حساب الاخر[٣١].

تسهم شخصية رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية بدور مهم في محاولة كسب سلطة اكبر للبيت الابيض على حساب السلطة التشريعية فان ودرو ولسن Woodrow Wilson [٣٢] (١٩١٢- ١٩٢٠) كان يمتلك شخصية قوية جالبة للنظر، ولم يعط مستشارية مجال البروز الذاتي، فكانوا بمثابة مجرد موظفين صغار لديه[٣٣] وكان ثابتاً على رأيه الى حد التعنت المتزمت، ووصف بانه رجل "يستطيع ان يهشم ويحطم" ولا يستطيع ان ينحني او ينثني[٣٤] لاحد، لذلك كان من الطبيعي ان يحاول تجاوز الكونغرس وان لا يسمح للاخير بان يقف حول توجهاته الخارجية، واتضح ذلك جلياً في اتباعه سياسة الشدة مع الجمهوريين[٣٥] المنافسين لحزبه في الكونغرس الامريكي، ولم يتردد عن ابعاد اقرب المقربين اليه لمجرد انهم كانوا ينصحونه باتباع المرونة مع اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي وعدم اثارتهم ضد سياسته الخارجية والابتعاد عن احتقار معظم اعضاء المجلس، الذين كانوا بالمقابل يبادلونه الشعور نفسه[٣٦].

ولاضعاف تأثير الكونغرس عليه حاول الرئيس ودرو ولسن اصطناع ازمة مع الكونغرس في حالة وقوفه في سبيله وسياسته الداخلية والخارجية، وذلك عندما اعلن بانه سيستقيل من منصبه ومعه نائبه ووزرائه، وفي هذه الحالة ستخلو جميع المناصب التي جعل الدستور الامريكي من شاغليها خلفاء على التوالي للرئيس، وحينئذ سيظطر الكونغرس الى اختيار هيئة تنفيذية جديدة، الا ان قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ جعلت الرئيس ولسن يعدل على تنفيذ هذه الفكرة[٣٧].

لم يكتف الرئيس ولسن بطرح هذه الفكرة فحسب، وانما حاول استخدام اسلوب الخطابة لاضعاف دور السلطة التشريعية ودعم موقف الرئيس وتعزيز دوره في السياسة الخارجية وشحذهم الناس من خلال القاء الخطب الحماسية والاستفادة من هذا الاسلوب لتحقيق الاهداف التي ينشدها او التمهيد لها حتى ولو كانت خطاباته تتصف بالافكار البعيدة عن الواقع وصعوبة تحقيقها، ضمن خطاباته التي طرحها ان الولايات المتحدة بلغت مرحلة النضوج المتكامل وقد ولت ايام عزلتنا من غير رجعة، واستطرد قائلاً:" امامنا يفتح عهد جديد وعلى ما يبدوا فان علينا وحدنا من الان قيادة العالم"[٣٨]، وشجعت خطابات ولسن على ان يعتقد اعوانه كلياً بارائه حول حتمية انتقال مصير العالم الى ايديهم[٣٩].

شجع الرئيس ودرو ولسن نوعاً اخر من انواع الخطابة سماه " تبيين المواقف " او توضيح المواقف بوصفه شكلاً يقوم على اساس عدم تقديم معلومات مهمه ومفصلة للجمهور انما الاستفادة من وكالات الانباء في تفسيرها واعطائها مضامين مؤثرة في الرأي العام، وحاول من خلال هذا الاسلوب اضعاف دور الكونغرس في اتخاذ القرارات وفرض المشاركة في اتخاذها[٤٠].

جاءت خطابات ودرو ولسن لتشير كثيراً من التكهنات بما سيقوم به على صعيد السياسة الخارجية، واختار شعارات عامة قابلة للتأويل طيلة الحرب العالمية الاولى، وكان ينتقل من شعار الى اخر وحسب بلاده وكونه كان ممثلاً لمصالح اكبر الاحتكارات والتريستات[٤١] العالمية التي تسنم بفضلها كرسي الرئاسة، ففي خطابة الذي القاه في العاشر من ايار عام ١٩١٩ اكد ان بلاده ارفع بكثير من ان تشترك في الحرب لكنه عاد ليطرح شعاراً اخر في خطابه الشهير الذي القاه في الكونغرس في كانون الثاني ١٩١٧ عنوانه سلم بدون انتصار (Peace without victory)[٤٢] وكان هدفه من طرح هذين الشعارين هو انتظار خروج اقوى الدول الاوربية منهوكة القوى ، ضعيفة ، لكي تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من ان تصبح الدول الاقوى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ليرتبط ذلك كله بنجاح سياسته الخارجية وليسكت الاصوات المعارضة له عن الجمهورين في الكونغرس.

حاول ولسن بعد دخول بلاده الحرب العالمية الاولى في السادس من نيسان ١٩١٧ ان يكسب الرأي العام الامريكي الى جانب سياسته الخارجية، فأكد في خطاب وجهه لهم مباشرة بأن "عصرنا هو عصر التحولات الكبيرة .. هل تفهمون انتم معنى حقيقة واحدة فقط: خلال السنة او السنتين الاخيرتين توقفنا عن ان نكون مديونين واصبحتا دائنين ولدينا فائض من

الذهب العالمي اكثر من أي وقت مضى، واستطرد قائلاً علينا تمويل العالم بشكل جدي، وان من يعطي المال عليه ان يفهم العالم ويقوده"[٤٣].

استغل الرئيس ولسن ظروف الحرب لصالح توسيع سلطاته وممارسة السياسة الخارجية من قبله على حساب السلطة التشريعية لان الحرب تقلل مساحة المرونة وتجعل القائد العام للقوات المسلحة الامريكية هو الذي يأخذ زمام المبادرة، لكن في مرحلة ما بعد الحرب فان المعارضة لسياسة الرئيس ولسن بدأت تظهر شيئاً فشيئاً، فاخذ اعضاء الحزب الجمهوري في الكونغرس يدركون ان الورقة الرابحة في نظر المواطن الامريكي العادي يؤكدون على جوانب معينه تستأثر باهتمام الناس، لا سيما على البنود الاربعة عشر [٤٤] التي اكد عليها الرئيس ولسن في مؤتمر صلح باريس عام ١٩١٩ واكد زعيم الجمهورين تيودور، روز فلت T.Roosavelt[٤٥] (١٨٥٨-١٩١٩) ان البنود الاربعة عشر الاساسية ... وكذلك جميع تصريحاته الاخرى لا تعبر عن نوايا الشعب الامريكي[٤٦] في محاولة من الجمهورين للتقليل من دور الرئيس ولسن وافشال سياسته الخارجية، وبالفعل اسهم ذلك في فشل الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الجديدة والكونغرس التي جرت عام ١٩١٨، اذ حصل الجمهوريون على اغلبية ٤٣ مقعداً في الكونغرس، وتمكن الاخير من احراج موقف الرئيس ولسن عندما صوت ضد معاهدة صلح باريس في شهر اب ١٩٢١، كما عارض الكونغرس دخول الولايات المتحدة الامريكية عصبة الامم وظل الكونغرس الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون معارضاً لولسن حتى انتهاء مدته الدستورية في عام ١٩٢١[٤٧]، الامر الذي يؤكد بان الصراع الحزبي بين الرئاسة والسلطة التشريعية يؤثر على العلاقة بينهما في السياسة الخارجية الامريكية[٤٨]، وان توافقهما هو الذي يسهم في تعزيز المصالح الامريكية.

وعلى الرغم من ان ودرو ولسن تعرض للانتقادات بسبب سياسته الخارجية، الا ان الرؤساء الذين اعقبوه في الحكم ساروا على نهجه واحتذوا باساليبه بل واستخدموا وسائل اخرى اخرى لاضعاف المؤسسة التشريعية، مثل الرئيس فرنكلين هايد بارك روزفلت F.H.S.Roosevelt (١٩٣٢-١٩٤٥)[٤٩] الذي حاول مراراً تعزيز سياسة الخارجية من دون الرجوع الى الكونغرس او الخضوع لاشراف السلطة التشريعية، فطالب ان يحصل على صلاحيات واسعة وفوق العادة لرئاسة الجمهورية، حتى ولو كانت مؤقتة بناء على ما كان يعرف بنظرية تفويض الاختيارات[٥٠]، التي استغلها روزفلت في توسيع صلاحياته وزيادة امكاناته في اتباع السياسة

الخارجية لبلده في اثناء الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣)[٥١]، والحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء و دول المحور.

اضطر الكونغرس في عهد روز فلت الى التنازل عن بعض صلاحياته لصالح الرئيس في مسعى له لتهيئة الظروف المناسبة لتجاوز مرحلة العزلة والابتعاد عن التورط في المشاكل الاوربية التي استمرت قبل عهده وطوال السنوات ١٩٢٢- ١٩٣٢، بالمقابل ركز الرئيس، روز فلت على الرأي العام الامريكي واستخدامه وسيلة للضغط عن الكونغرس من اجل تفويض الصلاحيات المطلوبة لادارته السياسية الخارجية وعدم معارضة توجهاته في هذا المجال، واتجهت خطاباته الى الامريكيين تتطور شيئاً فشيئاً باتجاه تهيئتهم ودعمهم له، في خطاب القاه في الثالث من كانون الثاني سنة ١٩٣٦ وصف روزفلت سياسة بلاده بانها ساسة حسن الجوار الا انه ابدى تشاؤمه مما اصبحت عليه الحالة السياسية للعالم بسبب اطماع بعض ساسة العالم وتنافس الدول على التسلح واكد ايضاً بأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تعمل على الحياد في اية حرب لا تمس مصالحها وانها لن تمد المتحاربين بالاسلحة او العتاد الحربي[٥٢].

عاد دروزفلت ليخاطب الرأي العام الامريكي ثانية وينذرهم بان لا يظن احد من ان امريكا ستنجو او ان العالم الغربي اصبح بمنأى عن العدوان او انه يستطيع ان يعيش مطمئناً في سلام ... اذا قامت حرب اوربية اخرى[٥٣].

لم تكن الحرب العالمية الثانية قد قامت فعلياً، لذلك لم يحصل على موافقة الكونغرس على سياسته الخارجية التي اسمها Cash and Carry أي ان ادول المتحاربة تشتري ما تريد من المواد اللازمة للحرب، وتقوم بدفع ثمنه ونقله الى بلادها بنفسها، لكن الكونغرس رفض مقترحة ولم يوافق عليه في الرابع عشر من تموز ١٩٣٩[٥٤].

استفاد دروزفلت من قيام الحرب العالمية الثانية ليحصل على صلاحيات واسعة عبر الاستعانة بتأييد الرأي العام والصحافة التي وقفت الى جانبه، وجهد روزفلت لسياسته الخارجية عندما قرر ارسال اسلحة الى بريطانيا وفرنسا بعد هجوم الالمان النازيين على بولندا عام ١٩٣٩، رغم وجود قوانين الحياد وطبيعة سياسة العزلة التي كانت تتبعها بلاده وتحول دون تقديم الاسلحة، فعمد الى الضغط على الكونغرس لالغاء تحريم ارسال الاسلحة الى الدول المتحاربة، فكان يعتقدان على الولايات المتحدة الامريكية، ومن اجل انعاش الاقتصاد الامريكي السماح بيع الاسلحة ووجه نقداً لاذعاً لهذا المنع، لكنه مع ذلك لم يستطع في البداية ان يقنع الكونغرس بوجهة نظره، وتراجع امام اعتراضات الكونغرس الذي اكد اعضائه ان بيع الاسلحة يعني ان

الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت الحرب بصورة فعلية، الامر الذي يتناقض مع سياسة الحياد التي كان يؤكد عليها مجلس الشيوخ وتمسك عدد كبير من اعضائه بهذه السهولة وتصميمهم على ان لا يحيد عنه[٥٥].

كان على روز فلت بعد ان تيقن من الخطر الكبير الذي بات يحدق بالولايات المتحدة الامريكية للجوء الى الرأي العام لكي يقنعه بضرورة الوقوف الى جانب الدول الغربية ضد المانيا التي كانت تحاول هزيمة اوربا والسيطرة عليها كليا، واستغل المؤيدين له في توجيه الناس لعدم اتباع سياسة العزلة القديمة التي كان ينادي بها الجمهوريون، ويصرحوا للجماهير بأن الرئيس روزفلت يريد حمل الولايات المتحدة على الحرب لكي يعاد انتخابه ثانية[٥٦].

تمكن الرئيس الامريكي روز فلت بعد قيام الحرب في الاول من ايلول ١٩٣٩ من اتخاذ خطوات مهمة في التأثير على الكونغرس عندما طلب من الاخير الغاء المنع الذي فرضه (قانون الحياد الامريكي)[٥٧] لعامي ١٩٣٥ – ١٩٣٧ وتعديله بما يسمح للولايات المتحدة ببيع الذخائر والمعدات للحلفاء، وعندما استمرت الحرب اقر الكونغرس في السادس من كانون الثاني عام ١٩٤١ بطلب من روزفلت الموافقة على مشروع الاعارة والتأجير [٥٨] Lease and Lend Bill الذي سمح للولايات المتحدة الامريكية الحصول على كل الاسلحة اللازمة لها وتطوير دفاعاتها، وبموجب هذا القانون خول الكونغرس الرئيس الامريكي ان يبيع ويؤجر ويعيد ويتنازل ملكية السفن والطائرات وادوات الحرب والسلع والتموين الى حكومة أي بلد يرى الرئيس ان الدفاع عنها يعزز دفاع الولايات المتحدة الامريكية[٥٩]، واسهم الرأي العام الامريكي بدور مهم في ضرورة دعم قانون الاعارة والتأجير والتخلي عن سياسة الحياد واهمية ان تشترك الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الى جانب الحلفاء واستغلال أي فرصة لذلك[٦٠]، لا سيما ان الكونغرس الامريكي يعطي صلاحيات واسعة للرؤساء اثناء الحروب .

جاءت الفرصة المناسبة لدخول الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الثانية عندما قام اليابانيون المتحالفون مع المانيا الغازية بالهجوم عن ميناء بيرل هاربر Pearl Harbour الامريكي في السابع من كانون الاول ١٩٤١ واستطاعت تدمير نحو تسع عشرة سفينة حربية امريكية[٦١] فاعلنت حكومة روزفلت رسميا الدخول في الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء بتأييد كبير من قبل الرأي العام الامريكي وصحافته والكونغرس[٦٢].

ضمن الرئيس روزفلت بشكل ذكي تأييد الرأي العام الامريكي وافكاره المختلفة لسياسته الخارجية واسكت كل الاصوات التي كانت تنتقده قبل دخول بلاده الحرب العالمية الثانية،

فاعطته ظروف الحرب وتطوراتها مرونة اكبر في التحرك بعيداً عن أي قيود من المؤسسة التشريعية، وكان لاستخدامه وسائل الخطابة ووجود وكالات الانباء التي كانت تسهل وصول خطاباته الى الشعب الامريكي، دور مهم في تحقيق اهدافه التي كان ينشدها واعادة انتخابه اربع مرات للرئاسة الامريكية[٦٣].

استطاع الرئيس روزفلت ان ينجح في سياسته الخارجية من خلال تعاونه مع الكونغرس الذي خطب فيه ست مرات على عكس بعض رؤساء الامريكان الذين لم يحضروا الى الكونغرس ولم يجروا لقاءات معه مثل الرئيس كالفن كولدج Calvin Coolidge[٦٤] (١٩٢٣ – ١٩٢٩) الجمهوري الذي لم يلتق سوى مرتين مع المؤسسة التشريعية[٦٥]، وخولته الاخيرة الاشتراك في المؤتمرات والمواثيق الدولية التي عقدت خلال الحرب العالمية الثانية وكان يعطي في رسائل الى كونغرس تفاصيل عن نتائجها مثل مؤتمر واشنطن الموقع في كانون الاول ١٩٤٢ ومؤتمر القاهرة عام ١٩٤٣ ومؤتمر طهران في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٤ ومؤتمر يالطا في الثالث من شباط ١٩٤٥[٦٦] التي اكدت نجاح السياسة الخارجية للرئيس روزفلت ودعم الكونغرس والرأي العام الامريكي له[٦٧].

يسلط لنا الرئيس روز فلت جوانب من اسباب نجاح سياسته الخارجية الى الدور الذي اسهم به الرأي العام والصحافة الامريكية في ذلك عندما يقول "انني وثقت علاقتي مع الصحافة وكنت كثير الاتصال بالصحفيين، حيث بلغ عدد المؤتمرات الصحفية التي عقدتها معهم خلال رئاستي للولايات المتحدة الامريكية عشرات اللقاءات الصحفية كما استقدت من وسائل الاتصال الاخرى مثل الراديو، لان هذه الوسيلة من شأنها تكوين رأي عام ناجح"[٦٨]، وكلما كسب روزفلت الرأي العام واقنعه بسياسته ووجهة نظره، فان الكونغرس سوف يجدلا مناص من تأييده، اذ سيشد بضغط الرأي العام، وبالتالي يستجيب لمقترحات الرئيس التشريعية، اما اذا كان تأييد الرأي العام معدوماً، فان اعضاء الكونغرس سوف يتجاهلون تأييد متطلبات الرئيس ولا يعبرونها اهتماماً يذكر[٦٩]، لذلك كان من الطبيعي ان تنجح سياسة الرئيس روزفلت الخارجية لا بسبب قوة شخصية ومرونته واستغلال ظروف الحرب العالمية الثانية لصالح بلاده، بل بسبب استخدامه كل الوسائل الممكنة بما في ذلك الرأي العام وعلاقته الايجابية بالكونغرس.

الخاتمة

يسهم رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة بدور مهم في صنع السياسة الخارجية الامريكية بسبب كونه الشخص المسؤول عن علاقات بلاده مع الدول الاجنبية ، فهو الذي يتصل بالرؤساء الاجانب وهو الذي يستقبل للسفراء الدول وللاعتراف بدول وحكومات جديدة ويفاوض المسؤولين الاجانب لعقد المعاهدات معهم، لا سيما الاتفاقيات التنفيذية التي لا تخضع لمصادقة المؤسسة التشريعية ممثلة بمجلس الشيوخ، وبما ان الرئيس بوصفه القائد العام للقوات المسلحة الحق في ارسال الجيش وتحريكه الى الخارج في اوقات الحرب بدون تفويض من الكونغرس الذي له ايضاً سلطة اعلان الحرب، الا انه في احيان كثيرة فان اعلان الكونغرس للحرب كان مجرداً قراراً لها وتأكيداً تأييداً لموقف الرئيس الذي يعد الحرب فرصة له لكي يثبت نجاحه في السياسة الخارجية ويعزز من دوره فيها وبامكانه ان يحصل على تأييد الناخبين للفوز بولاية جديدة.

بالمقابل منح الدستور الامريكي صلاحيات واسعة للكونغرس في عملية التشريع واصدار القوانين ومنافسة رئيس الجمهورية في مجال وادارة الشؤون السياسة الخارجية رغم ان السلطة التنفيذية تحاول وتمسك باليات السياسة الخارجية وانها تتخذ القرارات في بعض الاحيان بدون التشاور مع الكونغرس وبخاصة في مجال الامن القومي وحالات الحرب، مما يدفع الكونغرس لممارسة رقابة سلبية على السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة الرئاسة.

ان العلاقة بين الرئاسة الامريكية مع الكونغرس كلما كانت علاقة توافقية كلما انعكست على صنع القرار السياسي الخارجي سلباً وكلما كانت العلاقة متوافقة ومنسجمة كلما جاءت القرارات اكثر نضجاً وواقعية، ولعل الوصف الذي ذكره الرئيس الامريكي توماس جيفرسون (١٨٠١- ١٨٠٩) بهذا الخصوص يعد مثالاً واضحاً بخصوص صنع السياسة الخارجية الامريكية حينما اكد ان ادارة العلاقات مع الدول الاجنبية هي من اختصاصات السلطة التنفيذية، وان عملية صنع السياسة الخارجية هي من مسؤوليات الكونغرس.

توصلت هذه الدراسة الى ان المرحلة الاولى من قيام الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٧ حتى نهاية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ تميزت بسيطرة رئيس الجمهورية وهيمنة مؤسسة الرئاسة الامريكية على الحكم وغياب دور الكونغرس من السياسة الخارجية الامريكية ولعل الرئيس ودرو ولسن خير من يمثل ذلك بسبب قوة شخصيته وعدم افساح المجال لمؤسسة التشريعية بالتأثير على قرارات، لا سيما ابان الحرب العالمية الاولى التي كانت اكبر حرب

استعمارية حتى ذلك الحين من اجل المصالح واعادة تقسيم المستعمرات في العالم في حين تميزت المهلة التي اعقبت الحرب بمشاركة الكونغرس وتأثيره على السياسة الخارجية الامريكية، وبرزت في عهد الرئيس روزفلت عملية التناسق والتوافق ما بين السلطة التشريعية ممثلة بالكونغرس ومابين مؤسسة الرئاسة، واخذ الكونغرس يمارس صلاحيات الدستورية مثل اطلاعه على الازمات الدولية وتطور الاحداث وبخاصة اثناء الحرب العالمية الثانية التي تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من استغلالها لصالحها لتخرج اعظم دولة (Super Power) في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وما زالت كذلك .

الهوامش

---

[1]) (Cook Chris and david waller, longman handbook of modern American history 1763-1996, London ,(9) 98 , pp.411-412.

([٢]) للتفصيل عن التعديلات التي جرت على الدستور الامريكي يراجع: صادق السوداني، دائرة المعارف التاريخ الحديث والمعاهد الموجزة، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص٣١٦-٣١٩، وزارة الخارجية الامريكية، حكومة بواسطة الشعب، ترجمة: دار بيروت، لبنان، د.ت، ص ١٢٣-١٢٨.

[3]) (Robert coldwin, foreign policy and the coustution, the ael press,Washington,,1990,pp.x-x.

[4]) (Aron ball, foreign policy making and the American political system, Washington,1996,p.122.

([٥]) رأفت غنيمي الشيخ ، امريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب للنشر، القاهرة، ١٩٧٩، ص٥٣.

[6])(E.wright,foreign relations of the u.s,diplomatic papers,London,1999,p.125.

[7]) (R.Nicholas , the history od u.s.a,new york , 1999,p.153.

([٨]) ياسين محمد العيثاوي ، السياسة الامريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٢٠٨.

[9]) (Robert k.caar and others,American democracy in theory and practice , Washington ,1961,p.373.

[10]) (Quoted in : Michael h.armacost and Michael m.standard , the foreign relations of the united states, encion,1974,pp.24-25.

([١١]) مقتبس من: احمد باسل البياتي، دور الرئيس الكونغرس في السياسة الخارجية الامريكية ، قضايا عربية ، مجلة ، العدد ١، المجلد ٢، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ربيع ، ٢٠٠١ ، ص١٧٨.

([١٢]) للمزيد من هذه المؤسسة التشريعية يراجع ، كميل منصور ، الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل العروف الاوثق ، ترجمة : نصيره مروة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،

١٩٩٦ ، ص٣٠٨-٣١٠، منصف السليمي ، القرار السياسي الامريكي ، مركز الدراسات العربية ، الاولية ، باريس ، ١٩٩٧ ، ص١٧٩-١٨١.

(١٣) Ria Milan , the history of u.s.a,Washington,1970 , p.125.

(١٤) هالة ابو بكر سعودي ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣، ص١٧٥.

(١٥) مقتبس من، بروس مندلاي وايستر مندلاي ، الدستور الامريكي ، اعداد وترجمة ، لجنة دائرة المعارف العامة، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص١٠٦-١٠٧.

(١٦) جاسم زبون جاسم ، صنع القرار الامريكي باستخدام القوى العسكرية ضد العراق عام ١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٩٠-٩١، اياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة نيجيريا نموذجياً، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص٢٨.

17) (A.Wilson , the history of united states , washinton,1972,p.85.

(١٨) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : نغم طالب عبد الله ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الاستقلال ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٥، ص٥١٣-٥١٤ ; American state papers docunents , legistative and executive congress of the united states , Vol.iv,washinton, 1832,pp.220-225.

(١٩) ريمون البير مستر ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة لعمانت كليمن ، اربيل ، ٢٠١٢ ، ص٤٣.

(٢٠) ياسين محمد العيثاوي ، المصدر السابق ، ص٢٣٩ ; صلاح صبار ، دور الرؤساء الامريكان في السياسة الخارجية ، بيورت ، ١٩٩٨،ص٣٧.

21) (Lean canfield , American history , vol.vii,newyork,1976,p.129.

22)(M.Allan, American power and American diplomacy,newyork,1999,p.111.

23) (F.Bamis ,history of the united states 1787-1990,newyork,1999,pp.132-133.

(٢٤) ينظر ، فواز جرجس ، السياسة الامريكية تجاه العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص٧٢.

25) (John Davis A Diplomatic history of the united states , new york , 1960 , p.72.

(٢٦) صادق حسن السوداني ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ ; Robert coldwin , op.cit,p.71 .

(٢٧) اول رئيس للولايات المتحدة الامريكية ، ولد في فرجينيا في عام ١٧٣٢ شغل عضوية احدى الجمعيات في مدينته للاعوام ١٧٥٨ حتى ١٧٧٣ ، تسلم قيادة القوات الامريكية في حرب الاستقلال ضد بريطانيا ، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الامريكية بالاجماع عام ١٧٨٧ وشغل هذا المنصب لدورتين لمدة ثمان سنوات ، توفي في عام ١٧٩٩ بعد اصابته بالتهاب رئوي حاد . جون هانكوك ، جورج واشنطن اول رئيس للولايات المتحدة ، مكتب المعلومات الامريكية للنشر ، بوسطن ، د.ت ، ص٢-١٦.

(٢٨) ولد في ماساشوسنتس عام ١٧٣٥ ، درس في كلية هارفارد وتخرج من قسم القانون ، عمل دبلوماسياً في اوربا (١٧٧٨-١٧٨٥) ، عمل سفيراً لبلاده في لندن ، اصبح نائباً للرئيس الامريكي

عام ١٧٨٩ ، وفاز في عام ١٧٩٧ بمنصب الرئاسة ، توفي في الرابع من تموز عام ١٨٢٦ .
American Government encyclopedia , Connecticut , 1979 ,p.3

(٢٩) ولد في فرجينيا عام ١٧٤٣ ، دخل سلك المحاماة بعد تخرجه من كلية ويليام وماري عام ١٧٦٢ ، كتب مسودة الدستور الامريكي اصبح سفيراً لبلاده في فرنسا عام ١٧٨٥ ، وهو ثالث رئيس للولايات المتحدة (١٨٠١ – ١٨٠٩) ، توفي عام ١٨٢٦ . كفاح احمد محمد احمد نجار ، توماس جفرسون ودوره السياسي في التاريخ الامريكي حتى عام ١٨٠١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.

(٣٠) ينظر: T.Hary Williams , The history of American wars from 1745-1918 , new york , 1981,pp.26-30.

(٣١) محمد محمود السروجي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥، ص٢١.

(٣٢) ولد توماس ودرو ولسن في ولاية فيرجينيا عام ١٨٥٦ من عائلة متمكنة مادياً ، وهو الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الامريكية تخرج من جامعة برينستون عام ١٨٧٩ وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨٨٦ في القانون ، اصبح رئيساً لجامعة برنستون عام ١٩٠٢ ، اصبح حاكماً لولاية نيو جرسي عن الحزب الجمهوري عام ١٩١٠ وبعد سنتين انتخب رئيساً للولايات المتحدة الامريكية ، سعى لابعاد بلاده عن الحرب العالمية الاولى ، الا انه عاد ليدخلها فيها عام ١٩١٧ ، اصدر نقاطه الاربعة عشر في مطلع عام ١٩١٨ وعدها الاساس للتسوية السلمية عقب الحرب العالمية الاولى ، اعيد انتخابه مرة اخرى ، توفى عام ١٩٤٤. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٥٨٢.

(٣٣) يستثنى من ذلك الى حدها الكولونيل ادور هاوس (A.House) الذي فهم بعمق نفسية ولسن ، فكان يتصرف تماماً حسبما يهوى ويرغب رئيسه : كمال مظهر احمد ، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٠.

(٣٤) أ.ج ، جرانت وهارولد تمبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ – ١٩٥٠) ، ج٢، ترجمة : محمد علي ابو درة ولويس اسكندر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٢٦٠.

(٣٥) تأسيس الحزب الجمهوري في عام ١٨٥٤، ضم في صفوفه رأسماليي الولايات الشمالية الشرقية عدداً من ممثلي العمال ، تسلم السلطة خلال السنوات ١٨٦٥- ١٨٨٥ ، ١٨٨٩- ١٨٩٣، ١٨٩٧ – ١٩١٣ ، ١٩٢١ – ١٩٣٣، وبعد ذلك انتقلت السلطة اليه بالتناوب مع الحزب الديمقراطي ..

(٣٦) عنه ينظر : F.Rduch , history of the u.s.a , new york ,1960 , pp.22-30; H.Allen , the American people and foreign policy ,boston , 1992, p.71

(٣٧) دافيد كوشمان ، النظام السياسي في الولايات المتحدة ، ترجمة : توفيق حبيب ، بيروت ، د. ت، ص١٤١.

(٣٨) مقتبس من : ن.ن . ياكوفليف ، التاريخ المعاصر للولايات المتحدة الامريكية ، باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٦١، ص٢٨ ، نقلاً عن : كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص٤٠.

39) (R.palme Dutt, Britains crisis of empire , London , 1950 , pp.40-41.

40) (Jefrey tulis , the rhetorical presidency , new jersy , princetun university press, 1987,pp.119-120.

(٤١) هو اندماج عدد من المشروعات المتشابهة او المتكاملة في مشروع واحد تحت ادارة موحدة وذلك بهدف السيطرة على الاسواق والحصول على اكبر قدر من الارباح ، وبلغ عدد التريستات في بداية القرن العشرين حوالي ٣٥٣ تريستا قدر رأسمالها نحو ستة الاف مليون دولار ، وهي

تتحكم بهم ميادين الصناعة مثل النفط والفحم الحجري ووسائط النقل وغيرها ، عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، المصدر السابق ، ص١٥٠.

(٤٢) كمال مظهر احمد المصدر السابق ، ص٤٧.

43) (S.nearing and J.freeman , doller diplomacy , new york , 1925 , p.273.

(٤٤) وهي المبادئ التي اعلن عنها الرئيس ولسن امام الكونغرس في ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨ والحقها باربعة ثم خمسة بنود توضيحية للتفصيل عنها يراجع : H.w.v temperley , a history of the peace conference of paris , vol.1,oxford ,1969, pp.192-194.

(٤٥) ولد عام ١٨٥٨ و اصبح حاكماً لنيويورك عام (١٨٩٩ – ١٩٠٠) ونائب الرئيس الامريكي بعد عام ، اصبح الرئيس الخامس والعشرين للولايات المتحدة الامريكية (١٩٠١ – ١٩٠٦) ، نال جائزة نوبل عام ١٩٠٦ ، توفي عام ١٩١٩ ، عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، المصدر السابق ، ص٢٩٠-٢٩١.

(٤٦) مقتبس من : كمال مظفر احمد ، المصدر السابق ، ص١١١.

47) (H.G.Nicholas, the American union , a short popular history of the u.s.a , pelican books,1950,pp.243-244.

(٤٨) ينظر: حميد حنون خالد ، العلاقة بين الرئيس الامريكي والكونغرس ، بحث منشور على الانترنت ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، د.ت، ص ١٤.

(٤٩) ولد عام ١٨٨٢، رجل دولة امريكي ، وهو من الحزب الديمقراطي ، تسنم رئاسة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٣٢ وانتخب لثلاث دورات ، ثم انتخب مرة رابعة لكنه لم يكن دورته الانتخابية بسبب وفاته في ١٢ نيسان ١٩٤٥ بسبب التعب والارهاق الشديد ، للتفصيل وعن سياسته يراجع : S.I.Rosenmon , the publc papers and addresses of franklin d.roosevalt, new york,n.d,frances parkins,the roosevalt , new york , 1944.

(٥٠) يعني هذا المفهوم حصول رئاسة الجمهورية على صلاحيات تفويضية من الكونغرس لمدة محدودة في زمن الازمات ، فعلى الرغم من ان الدستور الامريكي لم يتطرق لهذه الصلاحيات ، الان ان المحكمة الاتحاية اقرت هذه الصلاحيات ، R.leopad,the history of u.s.a from 1932 – 1945, new york ,1992, pp.16-17.

(٥١) للتفصيل عنها يراجع ، بير روتوفن ، تاريخ القرن العشرين ترجمة : نور الدين حاطوم ، ط٣، دمشق ، ١٩٦١، ص٢٦١-٢٧٦.

(٥٢) مقتبس من : محمد محمود السروجي ، المصدر السابق ، ص ١٤٨.

(٥٣) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص١٤٩.

54) (Thomas monn ,the congress and foreign policy,washinton ,1990 , pp.6-7.

(٥٥) شولز نيكر، دبلوماسي امريكا درتون درس في بيستوم ١٨٩٨ – ١٩٩٧ ، ترجمة : محمد رفيعي مهر بادي ، دفتر مطالعات سياسي بين الملك ، طهران ، ١٣٧٩ ش ، ص٢٩٥ -٢٦٩.

(٥٦) كان الرئيس روزفلت اول رئيس امريكي يتولى الرئاسة لاربع فترات انتخابية ، الامر الذي لم يسبقه رئيس امريكي قبله ، صفاء كريم شكر، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٤٨.

(٥٧) صدر هذا القانون عام ١٩٣٥ وكان يجدد كل سنتين، ويقوم على اساس الدفع نقداً وعدم التعامل بالدين، وعلى الدولة المشترية للسلاح ان تقوم بنقله الى بلادها، ولا علاقة بالولايات المتحدة الامريكية بعملية النقل. ألان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، دار مصر للطباعة، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٨٩-٣٩١.

(٥٨) للتفصيل عن هذا القانون يراجع: عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٠-١٢٥.

(٥٩) صفاء كريم شكر ، المصدر السابق ، ص١٧٩.

(٦٠) Foreign relations of the united states (1941-1944) , vol.6,Washington , 1950 , pp.110-112.

(٦١) استغلت اليابان فرصة عدم توقع الولايات المتحدة الامريكية ان يشن اليابانيون هجوماً عليهم ، كما انتهز اليابانيون فرصة انهماك بريطانيا في الحرب الاوربية وسقوط هولندا وفرنسا بهذا الهجوم العنيف على بيرل هاربر، للتفصيل يراجع : بيير رولوفن ، المصدر السابق، ص٥٤٥ – ٥٢٠.

62) (F.R.U.S,(1941-1944),VOL.6,PP.114-115.

63) (Jeffrey tulis,op.cit.,pp119-120.

(٦٤) ولد عام ١٨٧٢ في ولاية بلايموت وهو الرئيس الثلاثين للولايات المتحدة الامريكية ، انتخب حاكماً لولاية ماسو شو تس عام ١٩١٨ تولى منصب الرئاسة الامريكية عام (١٩٢٣-١٩٢٩) ، تميزت مدمة حكمه بالابتعاد عن المشاكل الدولية توفي عام ١٩٣٣ ، ينظر : مجلة ابراهيم مصطفى العزاوي ، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية خلال حكم الحزب الجمهوري (١٩٢٠-١٩٣٣) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص٧٠-٧٥.

(٦٥) حميد حنون خالد ، المصدر السابق ، ص٩.

(٦٦) للتفصيل عن هذه المؤتمر والمواثيق الدولية يراجع (بير رونوفن ، المصدر السابق ، ص٥٢٠-٥٤٥).

67) (F.R.U.S,(1943-1945), VOL.7,PP.122-123.

(٦٨) مقتبس من : جلال الشرقاوي ، اثر الاعلام في حياة الرؤساء الامريكان السياسية ، دار الاسكندرية للنشر ، ١٩٩٠ ، ص١٤٣.

(٦٩) حميد حنون خالد ، المصدر السابق ، ص١٥.

The effect of the legislative institution on directing foreign policies of American presidents 1787-1945

Dr. Muhammad Hashem Khwaiter
drmohmedhushimalrobyeai@gmail.com

Abstract

The study and analysis of the effect of the legislative institution on directing foreign policies for American presidents requires knowledge of the nature of the political system of the United States of America, which consists of multiple institutions, each of which has its own system and responsibilities, and the nature of the parallel relationship with other government institutions.

Several institutions contribute to the American foreign decision-making process, and they are not limited to one institution or they are confined to specific ways and not others, but rather it is a complex process that is not drawn by the person of the president or a specific special apparatus, but rather it involves multiple institutions, each of which contributes to a specific role in the process of making The US foreign decision, and perhaps these multiple government institutions have the primary role in running them despite the difference in the nature of these parties or the extent of the influence of some of them by the size and percentage of participation.